العرب
السبت 2021/10/23
السنة 44 العدد 12218

من يريد حربا باردة مع الصين

واشنطن ترسم مستقبلا أمنيا غامضا للعالم بتحالفاتها العسكرية

تتصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين فهما تتصارعان على بسط نفوذهما في مناطق كثيرة من العالم، وتتنافسان تكنولوجيا وتشاركان في سباق تسلّح خطير، حتى أن الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جو بايدن شرعت في تغيير سياساتها الخارجية لمواجهة التنين الصيني، بينما يحذر محللون أميركيون من أن ذلك سيقود العالم حتما نحو حرب باردة جديدة قد تنقلب في أي وقت إلى حرب نووية مدمرة.

أمن العالم لا يهم، المهم أن تظل واشنطن في الصدارة

واشنطن - عندما أعلن الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون عن تحالف أوكوس ركزت معظم وسائل الإعلام على جزء صغير نسبيا -رغم أنه ليس مهما- من الصفقة: بيع الولايات المتحدة الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية إلى أستراليا وإلغاء أستراليا المتزامن عقد 2016 لشراء غواصات تعمل بالديزل من فرنسا.

ووصف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، في مواجهة خسارة عشرات المليارات من اليوروهات، الصفقة بأنها "طعنة في الظهر". واستدعت فرنسا لفترة وجيزة سفيرها من واشنطن لأول مرة في التاريخ، حتى أن المسؤولين الفرنسيين ألغوا حفلا كان هدفه الاحتفال بالشراكة الفرنسية – الأميركية التي تعود إلى هزيمة بريطانيا العظمى في الحرب الثورية.

ديفيد فاين

واشنطن يجب أن تسلك نهجا أفضل من الحرب الباردة

وبعد أن فوجئت إدارة بايدن بالضجة حول التحالف والمفاوضات السرية التي سبقته، اتخذت خطوات لإصلاح العلاقات على الفور، وسرعان ما عاد السفير الفرنسي إلى واشنطن. وفي منظمة الأمم المتحدة أعلن الرئيس بايدن في سبتمبر أن آخر ما يريده هو "حرب باردة جديدة أو عالم منقسم إلى كتل جامدة". لكن للأسف تشير تصرفات إدارته إلى غير ذلك.

ويقول ديفيد فاين أستاذ الأنثروبولوجيا بالجامعة الأميركية "إننا نحتاج أن نسأل أنفسنا سؤالا حاسما قبل فوات الأوان: هل نريد حربا باردة جديدة مع الصين حقا؟ لأن هذا هو المكان الذي تأخذنا إليه إدارة بايدن. وإذا كنت بحاجة إلى دليل لتصدق، فاطلع على إعلان الشهر الماضي عن التحالف العسكري أوكوس (أستراليا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) في آسيا".

هل حقا نريد مستقبلا من الخوف؟ هل نريد أن تهدر الولايات المتحدة وعدوها المفترض مرة أخرى تريليونات الدولارات على النفقات العسكرية مع إهمال الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الشاملة والتعليم والغذاء والإسكان، ناهيك عن الفشل في التعامل بشكل مناسب مع تغير المناخ، وهو التهديد الوجودي الآخر الذي يلوح في الأفق؟

الحرب تتفوق على الدبلوماسية

تخيل كيف سيكون شعور مسؤولي إدارة بايدن بشأن الإعلان عن تحالف بين فنزويلا وروسيا والصين. تخيل كيف سيكون رد فعلهم على حشد القواعد العسكرية الصينية والآلاف من القوات الصينية في فنزويلا. تخيل رد فعلهم على عمليات نشر منتظمة لجميع أنواع الطائرات العسكرية الصينية والغواصات والسفن الحربية في فنزويلا، لزيادة التجسس وقدرات الحرب الإلكترونية المتزايدة و"الأنشطة" الفضائية ذات الصلة، فضلا عن التدريبات العسكرية التي تشارك فيها الآلاف من القوات الصينية والروسية في فنزويلا وفي مياه المحيط الأطلسي على مسافة قريبة من الولايات المتحدة. كيف سيكون شعور فريق بايدن حيال التسليم الموعود لأسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية إلى ذلك البلد، بما في ذلك نقل التكنولوجيا النووية واليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية؟

لم يحدث أي من هذا، ولكن هذه المبادرات ستكون مماثلة "لمبادرات وضع القوة الرئيسية" التي أعلن عنها للتو مسؤولون أميركيون وأستراليون وبريطانيون لشرق آسيا. ومن غير المفاجئ أن يصور مسؤولو أوكوس تحالفهم على أنه يجعل أجزاء من آسيا "أكثر أمنا وأمانا"، بينما يبني "مستقبل سلام وفرصة لجميع شعوب المنطقة". ومن غير المحتمل أن ينظر قادة الولايات المتحدة إلى حشد عسكري صيني مماثل في فنزويلا أو في أي مكان آخر في الأميركتين على أنه وصفة مماثلة للسلم والسلام.

فإنْ حدث ذلك ستكون الدعوات إلى رد عسكري وتحالف مماثل سريعة. ألا يجب أن نتوقع من القادة الصينيين أن يتفاعلوا مع هذا الأمر بنسختهم الخاصة؟

وبسحب القوات من أفغانستان تكون إدارة بايدن قد شرعت نظريا في إبعاد البلاد عن سياسة القرن الحادي والعشرين المتمثلة في الحروب التي لا نهاية لها. ومع ذلك يبدو الرئيس بايدن الآن مصمما على الوقوف إلى جانب أولئك الموجودين في الكونغرس الذين يضخمون بشكل خطير التهديد العسكري الصيني ويدعون إلى رد عسكري على قوة هذا البلد العالمية المتنامية.

وبالنظر إلى 20 عاما من الحرب الكارثية التي أعقبت إعلان إدارة جورج دبليو بوش عن "حرب عالمية على الإرهاب" وغزوها أفغانستان في 2001، ما هي الأعمال التجارية التي تمتلكها واشنطن لبناء تحالف عسكري جديد في آسيا؟ ألا ينبغي لإدارة بايدن بدلا من ذلك أن تبني تحالفات مكرسة لمكافحة الاحتباس الحراري والأوبئة والجوع والاحتياجات الإنسانية الملحة الأخرى؟ لماذا يحاول ثلاثة زعماء بيض من ثلاث دول ذات أغلبية بيضاء السيطرة على تلك المنطقة بالقوة العسكرية؟

وفي حين رحب قادة بعض الدول هناك بأوكوس أبرز الحلفاء الثلاثة الطبيعة الاستعمارية العنصرية والرجعية لتحالفهم من خلال استبعاد الدول الآسيوية الأخرى من ناديهم الأبيض. ومن شأن جعل الصين هدفا واضحا وتصاعد التوترات على غرار الحرب الباردة أن يؤججا العنصرية المتفشية بالفعل ضد الصين وآسيا في الولايات المتحدة وعلى مستوى العالم.

وأشارت دول إلى أنها "قلقة للغاية بشأن استمرار سباق التسلح وإظهار القوة" هناك.

ويقول فاين إنه ينبغي أن يشعر الناس في جميع أنحاء العالم بقلق عميق بشأن بيع واشنطن الغواصات التي تعمل بالدفع النووي. ويقوض الاتفاق الجهود المبذولة لوقف انتشار الأسلحة النووية لأنه يشجع على نشر التكنولوجيا النووية واليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة، واللذين ستحتاج الحكومتان الأميركية والبريطانية إلى توفيرهما لأستراليا لتزويد الغواصات بالوقود. كما يوفر الاتفاق سابقة تسمح لدول أخرى مثل اليابان بتطوير الأسلحة النووية تحت ستار بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية. فما الذي يمنع الصين أو روسيا من بيع الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية واليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة لإيران أو فنزويلا أو أي دولة أخرى؟

من الذي يعسكر آسيا؟

قد يزعم البعض أن على الولايات المتحدة مواجهة قوة الصين العسكرية المتنامية، والتي كثيرا ما تروج لها وسائل الإعلام الأميركية. وكان الصحافيون والمحللون والسياسيون هنا يرددون بشكل غير مسؤول الصور المضللة للقوة العسكرية الصينية على نحو متزايد.

ويؤدي مثل هذا التخويف بالفعل إلى تضخم الميزانيات العسكرية في هذا البلد، بينما يؤجج سباقات التسلح ويزيد التوترات، تماما كما حدث خلال الحرب الباردة الأصلية. والمقلق -وفقا لاستطلاع أجراه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية مؤخرا- هو أن الغالبية في الولايات المتحدة تعتقد الآن أن القوة العسكرية الصينية تساوي قوة الولايات المتحدة أو تفوقها. وفي الواقع تتجاوز قوتنا العسكرية قوة الصين بشكل كبير، والتي لا تقارن بالاتحاد السوفييتي القديم.

وبالنظر إلى خطط بايدن لتصعيد حشود أسلافه العسكرية في آسيا لا ينبغي أن يتفاجأ أحد إذا أعلنت بكين ردا عسكريا واتجهت نحو تحالفها الخاص مثل أوكوس. وإذا كان الأمر كذلك فسيكون العالم عالقا مرة أخرى في صراع ثنائي شبيه بالحرب الباردة وقد يكون حله صعبا بشكل متزايد.

ويرى ديفيد فاين أنه ما لم تخفف واشنطن وبكين التوترات قد يعتبر المؤرخون المستقبليون أن تحالف أوكوس لا يشبه فقط التحالفات المختلفة في حقبة الحرب الباردة، وإنما أيضا التحالف الثلاثي عام 1882 بين ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا أيضا.

ويقول الأكاديمي الأميركي إن إدارة بايدن يجب أن تسلك نهجا أفضل من إحياء استراتيجيات القرن التاسع عشر وحقبة الحرب الباردة. ويمكن أن يُلزم الرئيس بايدن الولايات المتحدة بسياسة خارجية تتمثل في الدبلوماسية وبناء السلام ومعارضة الحرب بدلا من صراع لا نهاية له في أعقاب الحرب الأفغانية. وتوفر فترة استشارة أوكوس الأولية، والتي تبلغ 18 شهرا، فرصة لعكس المسار.

لقد نجا العالم بالكاد من الحرب الباردة الأصلية، والتي كانت غير باردة بالنسبة إلى الملايين من الأشخاص الذين عاشوا أو ماتوا في الحروب بالوكالة أثناء تلك الحقبة في أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا. فهل يمكننا حقا المخاطرة بنسخة أخرى من نفس الشيء، مع روسيا والصين هذه المرة؟

المكسيك قوة صاعدة لا يعيقها تفشي الفساد والجريمة

واشنطن - رغم أنها تملك العديد من المشكلات المعقدة، حيث تعاني من انتشار واسع للفساد والجريمة المنظمة يضاف إليهما تدهور كبير في قطاع الطاقة نتيجة سنوات من الاحتكار، إلا أن المكسيك تسير نحو تحقيق قفزة اقتصادية كبرى، يدعمها في ذلك كونها واحدة من الدول النفطية الكبرى وتمتلك قطاعا زراعيا كبيرا.

وتعدّ المكسيك نموذجا للدول ذات الإمكانيات الكبيرة والمشكلات الأكبر، فهي وإن كانت تسير نحو تحقيق قفزة اقتصادية إلا أنها تشهد موجات هجرة كبيرة نحو الولايات المتحدة، هربا من الفقر والبطالة.

ورغم كل ذلك يرى المحلل الأميركي تيلر كوين في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء أن المكسيك قادرة على تحقيق معجزة اقتصادية لتصبح الدنمارك الجديدة في منطقة أميركا اللاتينية.

ويقول كوين "أنا أراهن على المكسيك"، مضيفا أنه يدرك أن الكثيرين يرون المكسيك مكانا خطيرا وفاسدا، لكن الحقائق الأساسية وهي الأهم وبخاصة بالنسبة إلى المستثمرين والاقتصاديين، تقول إن المكسيك واحدة من أكبر الاقتصادات الصاعدة من حيث متوسط دخل الفرد، كما أنها تمتع بتنوع الثقافات وقربها الشديد من الولايات المتحدة.

ويتوقع تقرير لمؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" للخدمات المهنية الدولية تقريرا بعنوان "العالم في عام 2050"، أن تصبح المكسيك، التي تحتل الآن المرتبة 11 بين اقتصادات العالم، بحلول عام 2050، سابع أكبر اقتصادات العالم. إذ ساهم التركيز على الصناعة والتصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

ويضيف تيلر كوين إنه إذا لم يكن رأيه كافيا لإثارة التفاؤل بشأن مستقبل المكسيك، فيمكن سماع رأي أغلب سكان أميركا الوسطى الذين يقولون إن المكسيك أصبحت قريبة الشبه من الولايات المتحدة وبخاصة في ما يتعلق بسيادة النمط التجاري المفرط. هذا الانتقاد نفسه دليل على التقدم الذي تشهده المكسيك.

وتشير تقديرات إلى أن عصابات المخدرات تسيطر على حوالي 20 في المئة من أراضي المكسيك، كما أن معدلات القتل عالية فيها. هذه المشكلات لن تنتهي بالكامل، ولو أنها تعكس مستويات الطلب على المخدرات في الولايات المتحدة الجارة الشمالية للمكسيك.

ورغم ذلك فهذه المشكلات يمكن أن تصبح تحت السيطرة. فمع نمو ثروة المكسيك، ستزيد قدرة الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم على فرض سيطرتها على أراضيها. ورغم أن الولايات المتحدة لا تستطيع التحكم في الكثير مما يدور بالمكسيك، فإن استمرار دعمها المالي للحكومة سيساهم في تحقيق الاستقرار.

وإذا كانت حكومة المكسيك شديدة الفساد ويقودها حاليا مجموعة من الشعبويين، فإن هذه الأوضاع يمكن أن تتحسن أيضا، مع زيادة قدرات الدولة. ففي المكسيك حاليا توجد طبقة متوسطة تصوت في الانتخابات وتنتظر الحصول على مقابل الضرائب التي تدفعها.

في الوقت نفسه، هناك أسباب تدعو للتفاؤل بشأن المكسيك الآن. أول هذه الأسباب هو توقف العولمة الاقتصادية بصورة ما، بل والانقلاب عليها في بعض المجالات. ومع تراجع ثقة الأميركيين في سلاسل الإمدادات القادمة من الصين، هناك فرصة جيدة أمام الشركات المكسيكية لكي تحل محل الصينيين في السوق الأميركية. كما أن المكسيك بشكل عام مصدر للعمالة الرخيصة في المصانع الأميركية.

وإذا استمرت صعوبة الرحلات السياحية إلى آسيا وأوروبا، أو أصبحت غير مريحة، سيزور الأميركيون المكسيك بصورة أكبر، ويعودون إلى قضاء العطلات في مناطق عديدة بالمكسيك غير إقليم كانكون. ومن المحتمل أن تستمر هذه العادات حتى بعد عودة السياحة إلى آسيا وأوروبا.

تايلر كوين

المكسيك قد تصبح الدنمارك الجديدة في أميركا اللاتينية

والمكسيك مثل أغلب دول أميركا اللاتينية تشهد ازدهارا في الشركات الناشئة وبخاصة في مجالي التجارة وتكنولوجيا الخدمات المالية. وقد تصبح مكسيكو سيتي عاصمة التكنولوجيا لأميركا اللاتينية. وسيحل هذا واحدة من المشكلات الاقتصادية في المكسيك، وهي أن الشركات الصغيرة تقرر البقاء صغيرة لتجنب الضرائب والقيود التنظيمية. وعلى العكس من ذلك، فإن شركات التكنولوجيا الناشئة الناجحة، تستطيع النمو بسهولة أكبر مع مواجهة قيود أقل من تلك التي تواجه الشركات الصناعية.

وهناك سبب آخر يدعو للتفاؤل بمستقبل المكسيك. فالبيانات الأخيرة تشير إلى أن المهاجرين من أصل لاتيني في الولايات المتحدة يندمجون بسهولة أكبر في المجتمع الأميركي. والكثير منهم لديهم تراث مكسيكي، وقد يصبحون مصدرا للاستثمارات والتعاون مع المكسيك. كما أنهم يمثلون تذكرة بأن الازدهار والنجاح في الولايات المتحدة لا يقتصران على ذوي الأصل الأوروبي.

ويقول كوين إنه يزور المكسيك منذ 40 عاما تقريبا، وفي كل مرة يرى الأمور تتحسن. والازدهار يبدو واسع النطاق، وهو ما يقلل التباينات العرقية والطبقية في البلاد. وعلى خلاف الكثير من دول العالم لا تواجه المكسيك مخاطر تتعلق بالأمن القومي. وتلك الميزة تضفي عليها أهمية متزايدة، إذ يتعين على الدول المنافسة للمكسيك التعامل مع مشكلات من جانب الصين، أو روسيا أو غيرهما من المصادر.

والحقيقة هي أن الكثير من الدول الأكثر نجاحا في العالم مثل الدنمارك لم تحقق طفرات كبيرة في النمو كما فعلت الصين. وبدلا من ذلك نجحت تلك الدول في تحقيق وتيرة نمو ثابتة مع بعض التراجعات الكبيرة القليلة.

والمكسيك، بصلاتها القوية مع الولايات المتحدة، في وضع جيد لتحقيق هذا النوع من النمو المطرد خلال العقود القادمة.

وعلى عكس الثمانينات، يدير البنك المركزي المكسيكي تكنوقراط متعلمون. حتى أثناء جائحة فايروس كورونا المستجد، التي أضرت بالاقتصاد المكسيكي بشدة، ظل التصنيف الائتماني للمكسيك في الحدود المقبولة.

ويؤكد كوين على أنّ "المكسيك هي الدنمارك المقبلة" عبارة قد تبدو غريبة ورغم أنها غير قابلة للتصديق، فهي عبارة قد تتحول إلى حقيقة في نهاية المطاف.

الاقتصاد المتنامي لا يمنع هجرة الفقراء نحو الولايات المتحدة